338.9

التنمية الإنسانية في إفريقيا، طموحات النيباد

الدكتور عبد الكريم بن أعراب

جامعة منتوري– قسنطينة

المقدمة

اهتمت البشرية جمعاء بالتنمية الاقتصادية. المنظرون لنماذج التنمية لم يتركوا تجربة من التجارب التي كانت توحي إلى إحداث إقلاع اقتصادي إلا واقترحوا تطبيقها وبينوا مزاياها. الواقع غالبا ما يظهر التفاوت الكبير بين الطموحات المعلنة والموارد المعبأة من جهة والنتائج المنجزة من جهة أخرى وهذا ما يؤدي إلى نقاشات، غالبا ما تكون حادة، بين المختصين في اقتصاد التنمية وواضعي السياسات التنموية.

الأدب الاقتصادي غني بالموضوعات المتعلقة بالتنمية. حكماء الصين مثلا اهتموا منذ القدم برفاهية المجتمع خاصة ما طوره كونفوشيوس الحكيم خلال القرن السادس قبل الميلاد (555–479 ق.م) عندما كان يبحث عن الرفاهة عبر الصفاء، أو ما قدمه آدم سميث في نهاية القرن الثامن عشر، أو نتوء اقتصاد الرفاهة في بداية القرن العشرين عند بنثام، بيقو، و باريتو (Abecassis et autres, 1996). بعد الحرب العالمية الثانية علماء الاقتصاد اقترحوا نماذج عدة تباينت بين النظريات الرأسمالية والنظريات التي عرفت بالاشتراكية من جهة وبين النظريات التي بنيت على الصناعة والتي بنيت على الموارد الطبيعية من جهة أخرى لتنمية المجتمعات وخروجها من التخلف.

النمو الاقتصادي يعبر عنه عادة بالناتج المحلي الخام وهو مؤشر كمي يقاس لكل بلد سنويا. أما التنمية فهي عاكسة للتغييرات التي تحدث في المجتمع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة التغييرات في الدهنيات (بن أعراب، 2003). العلاقة بين النمو والتنمية والتوسع الاقتصادي والتقدم التقني غالبا ما برزت بقوة في النصوص المتاحة. تقارير

الحكومات والمنظمات الدولية والخبراء تبرز في تحاليلها الإيجابيات والسلبيات محاولة إعادة توجيه السياسات الاقتصادية لبلوغ معدلات النمو المرجوة.

محدودية النماذج المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية في تحقيق الرفاهية والإنصاف بين أفراد المجتمع، والفروق الكبيرة بين القارات والجهات والشعوب وداخل القطر الواحد. بل وحتى بين أفراد الأسرة الواحدة هي سمات العالم اليوم. محاولة لطرح القضايا الكلية للإنسان ظهرت أفكار جديدة توجت باتفاق عالمي عام 1990 في إطار الأمم المتحدة سميت بالتنمية الإنسانية، وضعت لها أهداف أساسية تليق بالكرامة الإنسانية وتضع حرية الإنسان وإمكانية خياراته في قلب هذه الأهداف (تقرير التنمية العربي، 2003). تشير التقارير العالمية 15 سنة من بعد أن الأهداف المنشودة بعيدة المنال بالرغم من النتائج الإيجابية المشجعة المسجلة (rapport mondial du développement humain, 2005). قارة إفريقيا تعاني من مشاكل كبيرة صعبة الحل. كما تسجل تناقضات جلية لكونها قارة غنية بالموارد والمعادن وتسجل مؤشرات مخيفة تتعلق بالفقر والجوع والأمية والأمراض ووفيات الأطفال.

مبادرة النيباد التي ولدت كفكرة بين رؤساء بلدان إفريقية ثلاثة في البداية ثم خمسة فيما بعد (الجزائر، نيجيريا، جنوب إفريقيا، مصر، السينغال) التفت حول قضايا إفريقيا الجوهرية في إطار شراكة جديدة تمنح لإفريقيا مكانتها في المجتمع الدولي وإسهامها في سيرورة العولمة، والقضاء على تهميشها. مبادرة النيباد التي تبنتها البلدان الإفريقية في اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية السابع والثلاثين تطمح لبعث نماذج جديدة لتنمية القارة بسرعة، بالاعتماد على الثروات الذاتية والتضامن فيما بين الشعوب والدول لطرح قضايا القارة الجوهرية على الصعيد الدولي.

بوادر جديرة بالاهتمام نتأت من المنهج المتبع من طرف رؤساء البلدان الإفريقية متسمة بالحماس والجدية والحكمة والاستفادة من تجارب الماضي. لكن واقع إفريقيا يزداد تعقيدا نتيجة النزاعات الداخلية والخارجية من جهة وحجم التأخر المسجل من جهة أخرى.

هل تستطيع مبادرة النيباد أن تحقق أمل الشعوب الإفريقية في التنمية الإنسانية؟ هذا ما نحاول إبراز معالمه ضمن هذه الورقة العلمية.

الرفاهية غاية الشعوب 1- البحث عن أحسن نموذج حكم لبلوغ مستويات عليا للرفاهية، حلم لازم سيرورة الإنسان، الذي لازال في صراع أبدي مع الطبيعة، منذ القدم. الرفاهية حاضرة كحلم في الفكر الإنساني. لكن ما يريده الإنسان وما تريده الديانات السماوية غالبا ما يكون محل تناقضات جلية وهو ما يعطينا مفاهيم متنوعة للرفاهة.

البحث عن الرفاهية شغل اهتمام المفكرين منذ القدم. في القرن السادس قبل الميلاد طرح كونفوشيوس قضية بلوغ الرفاهية والسعادة عبر الصدق والصفاء. prospérité et bonheur (via la sincérité) (L'encyclo, 1993).

نتوء اقتصاد الرفاهة في بداية القرن العشرين تمحور حول كيفية الحصول على السعادة الشخصية دون المساس بسعادة شخص آخر. Économie du bien être الذي تكلم عنه كل من (Bentham, Pigou, Pareto)، (Echaudemaison et autres,2004).

دور الرفاهة في تقريب الشعوب نلمسه من التجربة الأوروبية حيث يجمع المحللون أن متوسط الرفاهة المنجز لدى الشعوب الأوروبية هو الذي ساعد على الوحدة الأوروبية. كما أن البحث عن سبل ضمان الرفاهة لازال يشغل مسؤولي بلدان منظمة التعاون وهو ما نبط من اجتماع وزراء بلدان المنظمة OCDE في اجتماع باريس يومي 23 و 24 ماي 2006 تحت رئاسة الوزير الأول اليوناني (L'observateur de l'OCDE, 2006).

الجهود المبذولة من طرف الحكومات في وضعها لسياسات اقتصادية ترجو من خلالها بلوغ أقصى حد من الرفاهة إنما في الحقيقة يطرح العلاقة بين الحاجيات والموجودات. نلاحظ أن التطور التاريخي للإنسانية والإنجازات المحققة في شتى الميادين أظهرت زيادة كبيرة في الحاجيات الفردية وزيادة كبيرة في التطلعات الجماعية. هذه التطورات هي بمثابة تحديات كبيرة أمام الحكومات التي تختبر دوريا مدى قدرتها على الوفاء بتعهداتها تجاه شعوبها. نشير هنا أن هناك فروق جوهرية بين مختلف البلدان والشعوب. دولة الإمارات أو اللوكسمبورغ

لهما من الموجودات أكثر بكثير من الحاجيات وهو ما يعطي لمواطني البلدين مستويات عليا من الرفاهية قد يكون مبالغ فيها حتى. الموازنة بين الحاجيات والموجودات تبدو سببا كافيا للبحث عن أحسن نموذج لتحقيق النمو.

2- **التنمية والنمو**: لقد لاحظت خلال مختلف الملتقيات الدولية التي حضرتها أن هناك، في بعض الأحيان، جدال حول التنمية والنمو بالرغم من النصوص الثرية في هذا المجال. من دون الغوص في الفروق الألسنية والاصطلاحية نذكر ببساطة أن التنمية تعني التغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والذهنيات. أما النمو فهو قدرة البلد على توفير مجموع الخيرات الواسعة في المدى البعيد وبدون انقطاع، يعبر عنه بالناتج الداخلي الخام PIB

النمو الاقتصادي كان محل اهتمام الاقتصاديين وواضعي السياسات الاقتصادية. مر بمراحل متعددة ومتنوعة. منذ طروحات آدم سميث في نهاية القرن الثامن عشر عند بحثه في مصدر وطبيعة ثروة الأمم ليومنا. يسجل المختصون في هذا الشأن محاولات متتالية لفهم النمو واقتراح نماذج متنوعة قصد فهم النمو والعمل على تحقيقه. لكي نأخذ فكرة موجزة عن التيارات الفكرية التي تناولت الموضوع نشير إلى أن مقاربات النمو يمكن تلخيصها فيما يلي: 1- المقاربة الأولى تندرج في إطار التحليل الكينزي. 2- المقاربة الثانية تلتف حول النمو الخارجي croissance exogène. 3- المقاربة الثالثة، وهي المقاربة الحديثة، تتمحور حول النمو الداخلي croissance endogène. لكي يتمكن القارئ من أخذ صورة عن مسارات النمو نلقي نظرة سريعة على نتائج قرن من البحث عن النمو الاقتصادي يمكن أن نستفيد من الملاحظات الآتية: 1- أن هناك تباينات واضحة تتعلق بسيرورة ومسارات النمو في العالم. الاتجاه العام للنمو الاقتصادي يعطينا في المدى البعيد متوسط نمو عالمي قدره 2.5 % (حجم الناتج المحلي للفرد). هذا باستثناء الفترة الممتدة بين 1950-1973 التي تسجل فيها بلدان OCDE معدلا قدره 4.9 %، في الوقت الذي وصل فيه المؤشر 2 % خلال الفترة الممتدة بين 1913 و 1950 مع الإشارة أن هذه الفترة قد عرفت حربين عالميتين وفترة كساد عسيرة من 1929-1939. 2- إن سرعة التراكم قد تقلصت كما تقلص بدوره الوقت

اللازم لمضاعفة الإنتاج. في الوقت الذي استغرقت المملكة المتحدة 58 سنة (1780-1838) لتحقيق مضاعفة إنتاجها، حققت الصين نفس النتيجة خلال 11 سنة (1976-1987). كما يمكن مقارنة الفترة التي استغرقتها الولايات المتحدة الأمريكية المقدرة ب 47 سنة (1839-1886)، ب 34 سنة (1885-1919) التي استدعتها مضاعفة الإنتاج في اليابان و 11 سنة (1966-1977) في كوريا الجنوبية. 3- منذ بداية الثمانينيات دخلت البلدان المصنعة فيما يسمى "الحمية في مجال النمو" Régime de croissance .حيث تقلصت نسبة النمو إلى النصف. كما يقارن الخبراء ثلاثين سنة المجيدة (Les 30 glorieuses) التي تغطي الفترة 1945-1975، بالثلاثين سنة الصعبة (Les 30 difficiles) الممتدة من 1975-2005. لكن العالم حقق نتائج كبيرة فيما يتعلق بالأرقام المطلقة. بلدان مثل أمريكا وبلدان أوروبا واليابان سجلت أرقاما 20 مرة أكثر من البلدان الفقيرة. كما استطاعت بلدان تنتمي لمجموعة العالم الثالث ككوريا و تركيا نتائج مشجعة. في حين نلاحظ أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء نتائج قريبة من الصفر وفي بعض الأحيان سلبية. 4- إن الدراسات المنجزة تطرح هاجس النمو في جميع المناطق. أوروبا تأسف هذا العام لإنجازها 1.3% مقابل 1.9 % في أمريكا في حين حققت الصين 10 %. 5- أن تغيرات جذرية حدثت خلال عشرية التسعينيات بما عرف بورشة الإصلاحات في العالم التي تمحورت حول تثبيت المعطيات الاقتصادية الكلية، تحرير التبادلات، إصلاحات القطاع العمومي والمالي، الخوصصة، والبناء الديمقراطي. لكن معدلات النمو المحققة خلال الفترة 1990-2000 تعطينا الترتيب الآتي: 1990=100.

الجدول 1- مؤشرات النمو من 1990-2000.

المنطقة	نسبة النمو
آسيا الشرقية والهادي	1.83
آسيا الجنوبية	1.39
أمريكا اللاتينية والكاريبي	1.19

بلدان OCDE	1.19
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1.70
إفريقيا جنوب الصحراء	0.98
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	0.82

المصدر: FMI, 2006, Les ressorts de la croissance,

3- **التنمية الإنسانية**: التنمية الإنسانية مفهوم ذاع صيته منذ 1990 عندما تبنت الأمم المتحدة برنامجها الإنمائي. التنمية الإنسانية تضع الإنسان في المركز وتعنى بالخيارات المتاحة للأفراد في منظور حياة مطابقة لتطلعاتهم. كما أن مضاعفة الخيارات يمر حتما بتنمية القدرات الإنسانية. أهم هذه القدرات هي: العيش مطولا وفي صحة جيدة، إمكانية التعلم، الحصول على موارد لازمة لضمان مستوى حياة لائق يكفل المساهمة في الحياة الجماعية. (Rapport mondial du dével. humain, 2001). كما يقوم مفهوم التنمية الإنسانية على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم وأن التنمية الإنسانية هي عملية توسيع خيارات البشر. وتكون الحرية هي مركز هذه التنمية بل وتذهب بعض الكتابات إلى المساواة بين التنمية والحرية (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003).

ترتبط التنمية الإنسانية بحرية خيارات الأفراد وتنمية قدراتهم ومساهمتهم في الحياة الجماعية. لكن الوصول إلى تحقيق ذلك ليس بالأمر الهين نتيجة التباينات الكبيرة المسجلة بين مختلف المجتمعات من جهة وبين مختلف الشرائح في المجتمع الواحد من جهة أخرى.

نلاحظ أن التنمية الإنسانية (فضلت التنمية الإنسانية على التنمية البشرية تأكيدا لكتاب التقرير العربي حول التنمية والذين لهم الشكر لتفصيل الفرق بين المصطلحين) أشمل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. التنمية الإنسانية تضع كرامة الإنسان، من خلال حقوقه وحريته، في قلب النقاش، وهو ما يفرض على الحكومات بذل المزيد من الجهد لبلوغ أهداف الألفية فيما يتعلق بالتنمية الإنسانية.

4- التنمية الإنسانية، ما تحقق 15 عاما من بعد: إذا كانت مؤشرات التنمية الإنسانية في العالم قد سجلت بعض التحسينات الملموسة فإن الأحداث المتعاقبة والصراعات العرقية تنبئ بوضع متردي لكرامة الإنسان، وهو ما أدى إلى ظهور فروق صارخة سجلتها دورة الأمم المتحدة في الجمعية العامة لعام 2000. رؤساء الحكومات والدول اعترفوا جميعا بوجوب الدفاع، جماعيا على مستوى العالم، على مبادئ الكرامة الإنسانية والعدالة والإنصاف وحددوا ثمانية أهداف قصد بلوغها عام 2015 وهي: 1- القضاء على الفقر الشديد والجوع. 2- ضمان التعليم الابتدائي للجميع. 3- تحقيق المساواة بين الذكور والإناث في التعليم الابتدائي. 4- تقليص نسبة الوفيات بمقدار الثلثين. 5- تحسين صحة الأمومة. 6- محاربة مرض السيدا والأمراض الأخرى. 7- ضمان ديمومة الموارد البيئية. 8- وضع شراكة عالمية قصد التنمية. (Rapport mondial du développement humain, 2001).

حتى نأخذ صورة عما تحقق منذ 1990 ندرج المؤشرات الآتية:

الجدول 2- بعض ما تحقق منذ 1990.

المؤشر	ما تحقق	ملاحظة
امتداد الحياة	+ 2 سنة	البلدان النامية
وفيات الأطفال	- 2 مليون وفاة	مقارنة ب 1990
مياه الشرب	1.2 مليار شخص	خلال العشرية
الديمقراطية	عام 552003 %	عام 391990 %
مؤشر الفقر	130 مليون، 21 ٪	عام 1990 28%

المصدر: Rapport mondial du développement humain, 2005-

هذه المؤشرات الكمية التي تبرز ما تحقق في العالم منذ 1990 لا يمكن أن تخفي المخاوف المسجلة في العالم عام 2005 وهو ما يبرزه الجدول الموالي.

الجدول 3: المخاوف، محدودية التنمية الإنسانية.

المؤشر	الوضع 2005	الملاحظة
وفيات الأطفال	10 مليون أقل من 5 سنوات	44/مئة في إفريقيا جنوب الصحراء
مياه الشرب	1 مليار	ليس لهم ولوج إليها
الرعاية الصحية	2.6 مليار شخص	ليس لهم ولوج إليها
التمدرس	115 مليون طفل	72 دولة لن تحقق أهداف 2015
الدخل الفردي	فوارق كبيرة	بين 45 ألف و 100 دولار

المصدر: Rapport mondial du développement humain, 2005 et unesco, 2003.

تناولنا بشكل موجز ومركز قضايا الرفاهية والتنمية والنمو وكذلك التنمية الإنسانية ونود معرفة حالة القارة الإفريقية.

5- إفريقيا، القارة الغنية الفقيرة: عام 1945 لم يكن في إفريقيا سوى 4 بلدان مستقلة وهي مصر، ليبيريا، إتحاد جنوب إفريقيا، إثيوبيا.القارة الإفريقية اليوم تتشكل من 53 بلد. بها 1000 لهجة ولغة. كما تتربع على مساحة30310000 كلم2.بكثافة سكانية 28.5 ساكن في الكلم2. وهو ما يقابل 5/1 المساحة العالمية. يقطنها 855 مليون ساكن (2004)، وهو ما يمثل 12.6 ٪ من سكان العالم. يتميز نصف سكان القارة بعمر 15 سنة وأقل.

القارة الإفريقية غنية بمواردها الطبيعية المتنوعة. تشتهر بالموارد المعدنية خاصة الثمينة منها كالذهب والماس واليورانيوم، الخ.. مشاكل القارة: الفقر، الحروب، تدني التعليم، الأمراض، مؤشرات متدنية في جميع المجالات.

6- الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا: هل يمكن لإفريقيا أن تجد حلولا سريعة لتنميتها؟ هل يمكن لإفريقيا أن تطور نماذج داخلية للتنمية؟ هل الشراكة وسيلة من وسائل الإسراع في تنمية إفريقيا؟ مبادرة النيباد يمكن أن تندرج كإجابات للأسئلة المطروحة. وثيقة الإطار الإستراتيجي المصادق عليها في جويلية 2001 من طرف القمة 37

لمنظمة الوحدة الإفريقية. أوكل إعدادها للرؤساء أصحاب المبادرة للبلدان الخمسة (جنوب إفريقيا، الجزائر، مصر، نيجيريا، السينغال).

أهداف النيباد: 1- القضاء على الفقر. 2- وضع البلدان الإفريقية فرديا وجماعيا على طريق النمو والتنمية الدائمين. 3- الحد من تهميش إفريقيا في إطار العولمة وترقية إدماجها الكامل والنفعي الاقتصاد العالمي. 4- التسريع بتقوية قدرات النساء لترقية دورهن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

مبادئ النيباد: 1- الحكم الرشيد، 2- إشراك جميع القطاعات. 3- الاعتماد على الموارد الذاتية وخيرات الشعوب الإفريقية لتنمية القارة. 4- الشراكة فيما بين الشعوب الإفريقية. 5- تسريع الإندماج الجهوي والقاري. 6- تعزيز القدرة التنافسية للبلدان والقارة الإفريقية. 7- البحث عن شراكة عالمية جديدة تغير العلاقة الغير منصفة بين لإفريقيا والبلدان الصناعية. 8- العمل على أن كل علاقات الشراكة مع النيباد ترتبط بأهداف التنمية للألفية وبرامج التنمية الأخرى.

أولويات النيباد: 1- توفير الشروط المناسبة للتنمية الدائمة. 2- إصلاح السياسات وزيادة الاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية. 3- تعبئة الموارد.

القطاعات ذات الأولوية: 1- العمل بالآلية الإفريقية للتقويم. 2- تسهيل وتوطيد تنفيذ البرامج الجهوية للهياكل القاعدية. 3- تسهيل تنفيذ برنامج التنمية الزراعية. 4- تسهيل المصادقة على موقف إفريقي منسق للدخول للأسواق. 5- مراقبة والتدخل إذا اقتضت الحاجة لاحترام أهداف التنمية للألفية في مجالات الصحة والتربية.

النتيجة: سلسلة لقاءات عملية وإنتاج نصوص ووثائق ثرية ومتنوعة وتوصيات طموحة. النمو الاقتصادي وحده غير كاف. ضرورة البحث عن تنمية إنسانية شاملة ودائمة تتقلص فيها الفوارق ويتعاظم الإنصاف. الفوارق الكبيرة مصدر للصراعات والاضطرابات.

7- التنمية الإنسانية في إفريقيا في إطار النيباد، المستقبل: أثبتت الدراسات الحديثة عدم وجود نموذج للنمو صالح التطبيق في كل مكان. لعل البحث في داخل المجتمع عن نموذج تلتف حوله قدرات المجتمع يمكن تحقيق الطموحات. الصين وكوريا والهند أمثلة حية يمكن أن يقتدى بها. على إفريقيا أن تبحث في ذاتها حتى تجد نموذجا تنمويا يمكن أن يخرجها من التخلف المركب الذي تعاني منه، وتفادي النماذج المستوردة من البلدان الصناعية لأنها أثبتت عدم نجاعتها.

أجمعت الدراسات العلمية العالمية المنجزة خلال نصف قرن من الزمن أن هناك علاقة وطيدة بين التعليم والنمو. لذا فإن الاستثمار في التعليم أضحى شرط من شروط النمو لكن آثار التعليم يجب انتظارها في المدى البعيد. كما يشترط أن يكون التعليم نوعيا يكون المعلم المكون جيدا هو أحد ركائزه. وبالموازاة مع منظومة صحية ناجعة. بينت كل التقارير الصادرة عن المنظمات العالمية كاليونسكو ومنظمة الصحة العالمية مدى متانة الارتباط بين التعليم والصحة. لذا يجبذ أن توضع سياسات متوازنة بين القطاعين. انتهى الاعتقاد أن التعليم مجرد استهلاك بل هو استثمار يحقق عائدا فرديا واجتماعيا أجمع الخبراء على أهميته وأكدته كل البحوث التي أجريت من طرف الخبراء والمنظمات.

خلصت الدراسات الحديثة أن الثروة وحدها لا تكفي لتحقيق تنمية دون مؤسسات ذات نوعية ومرونة. طبيعة المؤسسات في بلد ما هي التي تحدد القدرة على إحداث قفزة تنموية أو الإبقاء على حال تتشابك فيه المصالح الفردية التي تندرج ضمن العوائق التي تواجه التنمية الإنسانية. يلاحظ أن بلدانا إفريقية عرفت في السنوات الأخيرة إرادة قوية لدى السلطات العمومية لكنها اصطدمت بالتثاقل المسجل على مستوى المؤسسات (الإدارية والمالية) التي لم تمكن من إنجاز الطموحات في الوقت الذي تتواجد فيه الخيرات اللازمة. نوعية المؤسسات أصبحت مؤشرا تقاس به المجتمعات.

إن الاستقرار والأمن الفردي والجماعي شروط واجب توفرها لكل إقلاع اقتصادي.لأن الشعوب التي تعاني من التذبذب وغياب الأمن الفردي والجماعي لا يمكنها تحقيق تنمية

سريعة لكون الشروط تصبح منقوصة. بلدان إفريقيا أمام محكات صعبة نظرا لما تعانيه من اضطرابات أثرت سلبا على البرامج التنموية.

دور الدولة لا يزال مهم بدل تقليصه يرجى إعادة توجيهه لكون الدولة وحدها هي القادرة على ضمان الإنصاف. Le rôle de l'Etat doit être recentré au lieu de courcircuité. أهم عنصر في معادلة الرفاهية يمر حتما، في نظرنا، عبر الثقة بين الحاكم والمحكوم. إذا كانت هناك ثقة متبادلة في مجتمع ما يمكن له إن يحقق تطورا سريعا. لكن إذا انعدمت الثقة فإن فرص النجاح تصبح ضئيلة لكون جميع الأطراف يعملون على تطوير حيل قد تكون سببا في رهن كل مشروع تنموي.

بالإضافة لهذه الأفكار المتواضعة التي وددت الإسهام بها، تجدر الإشارة أن قراءتنا لمختلف الوثائق المتعلقة بالنيباد، وهي ثرية وغزيرة، تجعلنا ننبه إلى الطموحات الكبيرة والعظيمة المسجلة لكننا نشير أن الطموحات غالبا ما تكون أكبر من الواقع. لذا فإن الحكمة تقتضى اختيار منهج ممكن التطبيق كأن نضع برامج قابلة للتنفيذ وممكنة المتابعة تعكس قدراتنا الحقيقية.

الخاتمة: تناولنا بالدراسة والتحليل قضايا الرفاهية، والنمو والتنمية والتنمبة الإنسانية مع الإشارة إلى القارة الإفريقية وطموحات النيباد.

خلصنا أن النمو موضوع لا يزال يتلقى الاهتمام في جميع مناطق العالم. وأن الشعوب على السواء فقيرة أو غنية تبحث دوما عن كيفية تحقيق معدلات نمو عالية.

اطلعنا على وضعية التنمية الإنسانية وأبرزنا أنه بالرغم مما تحقق إلا أن العالم لا يزال يشكو اختلالات كبيرة قد تكون سببا في نشوب نزاعات ومصاعب.

بينا أن القارة الإفريقية غنية بمواردها وتسجل مؤشرات مخيفة وهذا ما يستدعي البحث عن نموذج يمكنها من الإقلاع الاقتصادي.

مبادرة النيباد مبادرة حميدة وجدية رسمت أهدافا وأولويات وحدودا التزمت بها 22 دولة لحد الآن. لكن قد تكون الطموحات أكبر من الإمكانيات الحقيقية وهو ما يستدعي وضع خطط ممكنة التطبيق حسب الأولويات.

ننوه في النهاية بالمبادرة الكريمة للمجلس الوطني الشعبي الذي أتاح هذا الفضاء الجيد لدراسة موضوع من أهم موضوعات الساعة.

المراجع:

1- عبد الكريم بن أعراب، 2003، السياسات الاقتصادية الجزائرية. التعليم عن بعد، الجزائر.

2- عبد الكريم بن أعراب، 2004، أهمية استقرار البحث العلمي في تحقيق التنمية الإنسانية، مؤتمر البحث العلمي الثالث، الرياض، السعودية.

3- تقرير التنمية العربي، 2003.

4- Les ressorts de la croissance, 2006FMI,

5- Rapport mondial du développement humain, 2001

6- Rapport d'étape sur l'EPT, 2003, Unesco

7- Cultiver les esprits, l'éducation au service du développement. 2005FMI,

8- Le panafricanisme, 1976, PUF.

9- NEPAD, différents rapports, 2000-2005.

10-Le rôle de l'Etat dans la vie économique et sociale, 1996 Abecassisse et autres,

11-Echaudemaison et autres, 2004, l'économie aux concours des grandes écoles